رسالة ملكية إلى المشاركين في ندوة «عمل المجلس الأعلى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية»

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رسالة إلى المشاركين في ندوة عمل المجلس الأعلى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي نظمها المجلس الأعلى بالرباط بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيسه.

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها يوم 16 شعبان 1418 الموافق 17 دجنبر 1997 السيد إدريس الضحاك الرئيس الأول للمجلس الأعلى خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة التي انعقدت تحت رعاية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه

حضرات السادة والسيدات،

كم نحن سعداء بهذه المبادرة المشكورة الهادفة إلى إحياء الذكرى الأربعين لتأسيس المجلس الأعلى، بما يليق بهذه المناسبة من كبير الاحتفاء وبالغ الإعتزاز. وهي سعادة منبثقة من العواطف التي نكنها لأسرة القضاء، هذه الأسرة التي تجمعنا وإياها تلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها باعتبار أن القضاء هو من وظائف الإمامة العظمى التي أناطها الله بنا حين تربعنا عرش المغرب وتقلدنا أمانة قيادته، فكنا بذلك الضامنين لوحدته وسيادته وجعل ألوية الأمن والعدل خفاقة فوق ربوعه.

إنها لمبادرة منكم معاشر القضاة الأجلاء، حميدة المسعى طيبة الأثر لأنها تتعلق بتخليد ذكرى إحدى المؤسسات العليا في مملكتنا، بل إنه إذا

كانت هنالك مؤسسة وطنية جديرة بأن تنعت بكونها عليا، فهي هذه المؤسسة القضائية الحريصة أشد الحرص على تحقيق أسمى الأهداف، ألا وهو التطبيق السليم للقانون والعمل على تأويله وتكييفه مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، وإثراء ثقافته بما يجعلها تساهم عن جدارة واستحقاق في تطوير الفقه القانوني المغربي، وفي توطيد دعائم نظامها القضائي.

كما يطيب لنا أن نعبر عن اهتمامنا لإقدام المجلس الأعلى بهذه المناسبة على نشر أهم القرارات التي اتخذها منذ إحداثه.. ولقيامه أيضا خلال هذا الأسبوع بتنظيم في موضوع عمل المجلس الأعلى والتحولات الاقتصادية والإجتماعية هذه الندوة التي ستتيح للقضاة والمحامين والأساتذة وجميع من يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في السير السليم للعدالة، مناقشة الدور الذي يتعين أن ينهض به المجلس الأعلى من أجل مواكبة أكثر تطابقا مع تلك التحولات.

حضرات السادة والسيدات،

إذا كان هنالك من فضيلة أساسية أقام عليها أسلافنا الميامين ملكهم فهي فضيلة العدل، وذلك عندما اختاروه نظاما ثابتا للحكم وتبنوه مذهبا للقضاء وجعلوه غاية مثلى لعملهم الإجتماعي.

ومنذ أولى أسلافنا المنعمون هذه المكانة العالية للقضاء وهم يصبغون على القائمين عليه من قضاة ومؤسسات قضائية عنايتهم الفائقة فمنحوهم نظاما متميزا مكنهم من العمل في إطار الكرامة والإطمئنان وجعلهم في مأمن من كل الضغوط مهما كان مصدرها.

وجريا على هذه السنة الحميدة، أبى والدنا المنعم غداة استرجاع الإستقلال إلا أن يكون أول عمل يرمز للسيادة المسترجعة هووضع أسس استقلال القضاء، بإلغاء تدخل السلطات الإدارية في مجال العدالة. كما

بادر إلى إحداث المجلس الأعلى سنة 1957 فاتحا بذلك المجال لتوحيد المحاكم ولما سيعقب ذلك من إصلاحات.

ومنذ ولانا الله مقاليد الحكم، حرصنا من جهتنا بكل إيمان وعزم على رفع القضاء إلى مرتبة سلطة دستورية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما أنشأنا بمقتضى الدستور مجلسا أعلى للقضاء مخولين إياه اعتبارا خاصا، بوضعه تحت رئاستنا المنيفة إمعانا منا في توطيد دعائم استقلال القضاء.

حضرات السادة والسيدات،

إذا كان بذل العدل لرعايانا الأوفياء يتبوأ مكان الصدارة ضمن أولوياتنا ويظل حاضرا باستمرار في غمار انشغالاتنا، فما ذلك إلا ليقيننا بأنه من مقومات التماسك الإجتماعي، وإنه عامل حاسم لتعميق الديموقراطية في المجتمع ودعامة أساسية لترسيخ دولة القانون.

وعلاوة على ذلك فإن التحولات التي يعرفها عالمنا المعاصر ومن ضمنه المغرب تدعونا إلى توسيع منظورنا للعدالة لا من الناحية الخلقية والسياسية والاجتماعية وحسب ولكن كذلك من حيث تنامي دورها الاقتصادي ومن حيث الوعي بإسهامها في التنمية.

ذلك أنه من الواضح أن السياق العام الذي نعيش ظرفيته المتميزة، يفضي بكل تفاعلاته إلى التقليص التدريجي لدور القطاع العام في الأنشطة المنتجة من ناحية وإلى التوسيع لدورالقطاع الخاص من ناحية أخرى. فهو سياق من شأنه أن يقوم لدى الفاعلين الإقتصاديين نزوعهم المشروع للثقة في القانون واحتساب مدى وضوحه وفاعليته في مجال الإطمئنان إليه. ومن ثم فمن الطبيعي أن تتطلع العدالة إلى أخذ بعد جديد لتتجاوب مع هذا السياق ولا سيما والمغرب ينهج سياسة تستهدف إزاحة كل العوائق

التنظيمية التي تحول دون تحرير الإقتصاد. وهذا ما يبرر أهمية الدور الذي يتعين على المجلس الأعلى أن ينهض به بوصفه هيئة ساهرة على تأويل القانون وتكييفه حتى يظل عمله مرجعية أساسية للقاضي الذي أصبح متمركزا في صلب عملية التنمية.

ومن المعلوم أنه بقدر ما اكتسب القضاء من نجاعة ونفاذ في صميم عملية التنمية بسبب الدور الفعال الذي يقوم به فإنه أصبح يواجه تحديات جديدة سواء بالنسبة للمغرب أو لغيره من البلدان تحتم عليه ألا يتوانى عن المبادرة في مواجهتها إذا ما أراد أن يستمر في أداء رسالته النبيلة وأن يكون قادرا على مواكبة التحولات الإقتصادية والإجتماعية. كما أن عليه بصفة خاصة أن يأخذ بعين الإعتبار تسارع وتعقد هذه التحولات ليتمكن من معالجتها بما يلزم من استجابة وكفاية.

لهذا لم نفتأ نولي نفس العناية للتكوين الأولي والمستمر للقضاة، وكذا لتخصصهم كلما اقتضى الحال ذلك ولانفتاحهم على المحيط الوطني والدولي واستيعاب متغيراته بيد أن هذا الإنفتاح ينبغي أن يرمي إلى جعل عدالتنا تستفيد من مختلف التجارب القانونية والقضائية والأجنبية معتمدة آلية التعامل والتبادل التي أقامها المغرب مع العديد من الدول الصديقة.

وفي نفس السياق يتعين أيضا مواصلة الترشيد الضروري لتدبير جهاز القضاء وتعميم استعمال التقنيات الجديدة لتحسين المردودية الكمية والنوعية لهذا المرفق الحيوي.

أيها السادة والسيدات،

إننا نعلم جميعا أن القضاء لن يستطيع النهوض بمهمته ولا رفع التحديات التي يواجهها، ولا الوصول إلى النتائج المتوخاة بمجرد توافر تجهيزات ووسائل مادية مهما كانت ضرورية لحسن سير عمله والتحكم في

أدائه على الوجه الأفضل، وإنما ذلك بالتشبث القوي بالقيم الأخلاقية الراسخة المستلهمة من ديننا ومن تقاليدنا والمتمثلة في النزاهة والأمانة والتجرد والإستقلال. هذه القيم -الثوابت- التي لا مناص منها لتحقيق العدل الذي يتوخاه وأداء القضاء الأمثل الذي نتغياه.

ولذلك ندعو جميع الإدارات أن تصب في نفس الإتجاه، اتجاه جعل قضائنا سلوكا خلقيا فاعلا لا يتوخى سوى خدمة القانون وصون مصالح المتقاضين.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالإقامة الملكية ببوزنيقة

يوم الأربعاء 16 شعبان 1418 هـ

الموافق 17 دجنبر 1997

الحسن الثاني

ملك المغرب